يعلن البنك الأول عن توقيع اتفاقية اندماج ملزمة مع بنك ساب

إشارة إلى إعلان البنك الأول على موقع تداول بتاريخ ١٤٣٩/٩/١هـ (الموافق ١٦ مايو ٢٠١٨م) بشأن آخر تطورات صفقة الاندماج المحتملة ما بين بنك ساب والبنك الأول وتوصل الطرفين إلى اتفاق مبدئي غير ملزم بخصوص معامل مبادلة الأسهم، يود البنك الأول أن يعلن عن توقيعه لاتفاقية اندماج ملزمة مع بنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م ("الاتفاقية")، والتي اتفق الطرفان بموجبها على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ صفقة الاندماج بينهما وفقاً لأحكام المواد ١٩١ - ١٩٣ من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية.

وبموجب أحكام الاتفاقية، فإن صفقة الاندماج ستتم عن طريق دمج البنك الأول مع بنك ساب ونقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب. وعند إتمام صفقة الاندماج، فسيستمر بنك ساب في الوجود، أما البنك الأول فسيفسقى وستلغى جميع أسهمه، وسيقوم بنك ساب بإصدار أسهم جديدة لمساهمي البنك الأول. وتعد الإشارة إلى "البنك الدمج" في هذا الإعلان إشارة إلى بنك ساب بعد اكتمال عملية الاندماج.

وفي حال إتمام صفقة الاندماج، فإن مساهمي البنك الأول سوف يحصلون على عدد ٠,٤٨٥٣٥٣٩٦ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم يملكونه في البنك الأول ("معامل المبادلة"). وستصدر هذه الأسهم من خلال زيادة رأس مال بنك ساب بنسبة ٣٧% من (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وزيادة عدد الأسهم المصدرة لبنك ساب من (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى (٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم.

وبناء على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٣,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ الإعلان المتعلق باتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة)، تم تقييم سعر سهم البنك الأول لأغراض صفقة الاندماج بقيمة ١٦,٢٦ ريال سعودي وتقييم إجمالي قيمة أسهم البنك الأول المصدرة بحوالي ١٨,٦ مليار ريال سعودي.

ويمثل معامل مبادلة الأسهم زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ٢٨,٥% مقارنة بسعر إغلاق السهم في السوق المالية السعودية "تداول" والبالغ ١٢,٦٦ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ الإعلان المتعلق باتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة)، وزيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ١٤,٥% مقارنة بسعر إغلاق السهم في تداول والبالغ ١٤,٢٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ هذا الإعلان). كما يمثل معامل مبادلة الأسهم زيادة بنسبة ١٢,٨% مقارنة بمعامل المبادلة المقترض والبالغ ٠,٤٣٠ والمبني على متوسط السعر الموزون بناءً على الكمية المتداولة (volume weighted average price) لأسهم بنك ساب والبنك الأول لفترة الستة أشهر التي سبقت تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م، وزيادة بنسبة ١٢% مقارنة بمعامل المبادلة المقترض والبالغ ٠,٤٣٣ والمبني على متوسط السعر الموزون بناءً على الكمية المتداولة (volume weighted average price) لأسهم بنك ساب والبنك الأول لفترة الستة أشهر التي سبقت تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م.

وعند إتمام صفقة الاندماج، سيملك مساهمي بنك ساب الحاليين ما نسبته ٧٣% من رأس مال البنك الدمج، وسيملك مساهمي البنك الأول ما نسبته ٢٧% من رأس مال البنك الدمج.

ويرى مجلس إدارة بنك ساب بأن شروط وأحكام صفقة الاندماج عادلة ومعقولة وقد تلقى البنك رأي من شركة جولدمان ساكس العربية السعودية (بصفتها المستشار المالي لبنك ساب فيما يتعلق بصفقة الاندماج) يفيد بذلك. وقد قامت شركة جولدمان ساكس العربية السعودية عند تقديمها لهذا الرأي بالأخذ في الاعتبار التقديرات التجارية لمجلس إدارة بنك ساب في هذا الشأن.

كما يرى مجلس إدارة البنك الأول بأن شروط وأحكام صفقة الاندماج عادلة ومعقولة وقد تلقى البنك رأي من شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية (بصفتها المستشار المالي للبنك الأول فيما يتعلق بصفقة الاندماج) يفيد بذلك. وقد قامت شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية عند تقديمها لهذا الرأي بالأخذ في الاعتبار التقديرات التجارية لمجلس إدارة البنك الأول في هذا الشأن.

وعند إتمام صفقة الاندماج، سيكون كبار المساهمين في البنك الدامج كل من شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٢٩,٢%) وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ١٨,٢%) وشركة نات ويست ماركيتس ان. في. (بنسبة ملكية تبلغ ١٠,٨%) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٩,٩%). وتمثل شركة نات ويست ماركيتس ان. في. (والمعروفة سابقاً باسم رويال بنك أوف سكوتلاند ان. في.) ائتلاف بين عدد من المساهمين الدوليين يشمل كل من مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي (والتي ستملك بشكل غير مباشر ٤,١% من رأس مال البنك الدامج) وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن (والتي ستملك بشكل غير مباشر ٣,٧% من رأس مال البنك الدامج) وشركة بانكو سانتندير اس. ايه. (والتي ستملك بشكل غير مباشر ٣% من رأس مال البنك الدامج). ويشار إلى كل من مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن وشركة بانكو سانتندير اس. ايه. بـ "أعضاء الائتلاف".

وتعتزم شركة نات ويست ماركيتس ان. في. بعد إتمام صفقة الاندماج تحويل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. (وهي شركة تابعة لمجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي، حيث أنه من المتوقع أن تقوم مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي بالتنازل عن ملكيتها في البنك الدامج لصالح شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. بعد إتمام صفقة الاندماج وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة) وشركة بانكو سانتندير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية اللازمة.

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) (وهي الشركة المالكة لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في.) قد قامت بإرسال خطاب لمجلس إدارة بنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م تؤكد بموجبه وبشكل غير ملزم نيتها الحالية في دعم صفقة الاندماج وذلك وفقاً لعدد من الشروط والتي تشمل اكتمال وتحقيق شروط صفقة الاندماج الموضحة في هذا الإعلان. كما قامت شركة نات ويست ماركيتس ان. في بإرسال خطاب لمجلس إدارة البنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م تؤكد بموجبه وبشكل غير ملزم نيتها الحالية في دعم صفقة الاندماج، وذلك بشرط الحصول على الموافقة النهائية من أعضاء الائتلاف وصدور الموافقات النظامية ذات الصلة.

ونتيجة للاندماج، سيصبح البنك الدامج ثالث أكبر بنك في المملكة^١ وأحد البنوك الرائدة في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد. وسيتمكن البنك الدامج من الوصول لشبكة مصرفية عالمية بشكل فريد والذي بدوره سيسهل زيادة الاستثمارات في المملكة ونمو التجارة العالمية فيها.

كما سيقوم البنك الدامج بوضع معايير جديدة لتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم والعمل على توفير فرص وظيفية مميزة في منشأة أكبر. ولا يتوقع البنك الأول أن ينتج عن صفقة الاندماج في حال إتمامها تسريح الموظفين بصفة إجبارية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لن يكون هناك تغيير في أعمال البنكين فيما يتعلق بالعملاء نتيجة لهذا الإعلان، وسيستمر كل بنك بالعمل بشكل مستقل واعتيادي إلى حين إتمام صفقة الاندماج. وسيكون البنك الدامج في وضع أفضل لدعم جميع العملاء الراغبين في الاستفادة من الأهداف الطموحة لرؤية ٢٠٣٠، وذلك من خلال تقديم المنتجات التمويلية والمالية في قطاعات رئيسية ومتنوعة من السوق المحلية، ابتداءً من الشركات والمؤسسات الدولية التي قامت بالاستثمار في المملكة وانتهاء بالعملاء السعوديين الأفراد الراغبين في شراء منزل أو الدخول في برامج إدخار طويلة الأجل.

وبناءً على المعلومات المالية الافتراضية للبنك الدامج، فإنه من المتوقع أن تكون نسبة القروض إلى الودائع للبنك ٨٦,٦% وأن يبلغ إجمالي أصول البنك ٢٦٨ مليار ريال سعودي (ما يعادل ٧١ مليار دولار أمريكي) كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٨م. ومن المتوقع استمرار تنوع محفظة القروض الخاصة بالبنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج حيث

^١استناداً إلى مجموع الأصول كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨

ستمثل قروض الشركات ما نسبته ٧٧% من إجمالي محفظة القروض الخاصة بالبنك الدامج وستمثل قروض الأفراد ما نسبته ٢٣% من إجمالي تلك المحفظة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٨م^٢.

وسيؤدي اندماج البنكين إلى إيجاد بنك تبلغ إجمالي قيمته السوقية حوالي ٦٤,٦ مليار ريال سعودي (ما يعادل ١٧,٢ مليار دولار أمريكي) وبالتالي سيصبح ثالث أكبر بنك في المملكة من حيث القيمة السوقية^٣. كما أنه من المتوقع أن يؤدي الاندماج إلى ارتفاع في ربحية السهم لمساهمي بنك ساب والبنك الأول نتيجة للانخفاض المتوقع في التكاليف السنوية للبنك الدامج بنسبة تتراوح ما بين ١٠-١٥% مقارنة بتكاليف السنة المالية ٢٠١٧م للبنكين مجتمعين، ومن المتوقع تحقيق هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات من إتمام صفقة الاندماج^٤. ويجب ألا تفسر هذه العبارة على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك بعد الاندماج ستكون أكبر من ربحية السهم خلال الفترات المالية السابقة لإتمام صفقة الاندماج.

ومن المتوقع أن يوفر الاندماج منصة أكثر فعالية لأعمال البنك الدامج، وتحسين البنى التحتية التي لدى البنكين حالياً، وكذلك تحسين القوة التفاوضية للبنك الدامج مع الموردين. كما يتوقع بنكي ساب والأول من أن يقوم البنك الدامج، كما هو الحال لجميع المنشآت الكبيرة، من رفع كفاءة القوى العاملة للبنك بشكل تدريجي. ومن المتوقع أن تزيد إيرادات البنك الدامج بشكل رئيسي من خلال زيادة تسويق المنتجات البنكية من قبل مختلف الإدارات وزيادة قاعدة العملاء وإضافة تنوع أكبر لمصادر التمويل.

وتجدر الإشارة إلى أن صفقة الاندماج سوف تخضع لتعديلات محاسبية متعارف عليها في الصفقات المماثلة وفقاً للمعيار رقم ٣ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمتعلق بدمج الأعمال^٥. ويتم حالياً إجراء تقييم للتعديلات المحاسبية المطلوبة. وسيتاح للبنك الدامج فترة تمتد لمدة ١٢ شهر من تاريخ إتمام صفقة الاندماج للإنتهاء من إجراء التعديلات المحاسبية. وبناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، فإنه من المتوقع أن تؤدي التعديلات المحاسبية إلى انخفاض نسبة الشريحة الأولى لرأس مال البنك الدامج. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المتوقع أن تبقى هذه النسبة في مستويات مرتفعة مع الأخذ في الاعتبار الاحتياطيات الكبيرة لرأس المال لدى البنكين والتي سيتم تعزيزها مستقبلاً من خلال توليد رأس مال إضافي من عوائد البنك الدامج المالية.

ومن المتوقع أن يقوم البنك الدامج بتوزيع أرباح بشكل نصف سنوي بعد إتمام صفقة الاندماج. وسيقوم بنك ساب في سياق أعماله الإعتيادية بتوزيع أرباح سنوية على مساهميه بالنسبة لعام ٢٠١٨م قبل إتمام صفقة الاندماج، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة والموافقات النظامية اللازمة في هذا الخصوص. وبموجب أحكام اتفاقية الاندماج، فقد التزم البنك الأول بعدم توزيع أرباح لعام ٢٠١٨م. وسيتم عرض توصية مجلس إدارة البنك الأول بعدم توزيع أرباح على الجمعية العامة للبنك الأول في وقت لاحق للتصويت عليها.

وقد تم الاتفاق بموجب اتفاقية الاندماج على اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة عدد أعضاء مجلس إدارة البنك الدامج من ١٠ أعضاء إلى ١١ عضو اعتباراً من إتمام صفقة الاندماج، وذلك بعد الحصول على موافقة المساهمين والموافقات النظامية اللازمة، بحيث يكون تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

- ٧ أعضاء من بين الأعضاء الحاليين لبنك ساب بما في ذلك ثلاثة من الأعضاء المعينين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في.
- ٤ أعضاء سيتم تعيينهم بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة الحالي للبنك الأول.

كما تم الاتفاق على اتخاذ الخطوات اللازمة اعتباراً من اتمام صفقة الاندماج لتنفيذ ما يلي:

^٢استناداً إلى أرصدة القروض غير المتعثرة.

^٣استناداً إلى القيمة السوقية لأسهم كل من البنك الأول وبنك ساب كما في ٣ أكتوبر ٢٠١٨م

^٤استناداً إلى ربحية السهم بالنسبة للبنك الأول وبنك ساب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بعد تحقيق الفوائد المرجوة من الاندماج.

^٥تحدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٣) المبادئ والمتطلبات المتعلقة بكيفية قيام المستحوذ خلال عملية دمج الأعمال بتحديد وتقييم الأصول والالتزامات والشهرة وتحديد الإفصاحات اللازمة.

- تعيين السيدة/ لبنى سليمان العليان، وهي أحد الأعضاء الذين سيتم ترشيحهم من قبل مجلس إدارة البنك الأول، في منصب رئيس مجلس إدارة البنك الدامج.
- تعيين نائب رئيس مجلس إدارة البنك الدامج من ضمن أعضاء مجلس إدارة بنك ساب الحاليين.
- تعيين الأستاذ/ ديفيد ديو في منصب العضو المنتدب للبنك الدامج.

ويبدأ عمل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية المشار إليهم أعلاه بعد إتمام صفقة الاندماج. وسيستمر حالياً كل من الأستاذ/ ديفيد ديو (بصفته العضو المنتدب لبنك ساب) والأستاذ/سورن نيكولايزن (بصفته العضو المنتدب للبنك الأول) في إدارة كل بنك بشكل مستقل إلى حين إتمام صفقة الاندماج.

وسيعمل البنك بعد الاندماج على استغلال الخبرات الواسعة لدى إدارة البنكين لغرض التأكد من حصول المساهمين والعملاء على أكبر قدر من المنفعة نتيجة لصفقة الاندماج.

وسيستمر كلا البنكين باستخدام أسمائهم وعلاماتهم التجارية خلال فترة تنفيذ صفقة الاندماج. وسيتم إجراء مراجعة لهوية البنك من قبل شركة متخصصة في هذا المجال والإعلان عن أي تطورات في هذا الخصوص في حينه. ووفقاً للاتفاق الحالي ما بين بنك ساب وشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)، سيحتفظ البنك الدامج بالحقوق المتعلقة باستخدام العلامة التجارية لشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي).

وتجدر الإشارة إلى أن صفقة الاندماج تنطوي على وجود أطراف ذات علاقة، حيث أن كل من شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هم من كبار المساهمين في كل من بنك ساب والبنك الأول، كما أن لكل منهما ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين.

كما تجدر الإشارة إلى قيام كل من السيدة/ لبنى سليمان العليان (بصفقتها ممثلة لشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة البنك الأول) والأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة البنك الأول) والأستاذ/سليمان بن عبدالله القاضي (حيث أنه عضو مجلس إدارة في البنك الأول ويملك أسهم في بنك ساب) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة البنك الأول وامتنعوا عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة البنك الأول الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج.

ومن المتوقع أن يتم إتمام صفقة الاندماج خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩م. وسيتم تحديد تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب والبنك الأول بعد إعلان بنك ساب عن نيته المؤكدة لتقديم عرض والانتهاء من إجراءات إعداد ونشر مستند العرض وتعاميم المساهمين المطلوبة بموجب اللوائح ذات الصلة. وستتضمن هذه المستندات المعلومات المتعلقة بصفقة الاندماج وعملية إصدار الأسهم الجديدة لبنك ساب والمخاطر المتعلقة بذلك. وبعد صدور قرارات الجمعية العامة غير العادية للبنكين بالموافقة على صفقة الاندماج ونشر هذه القرارات، فإنه يجب مضي مدة ثلاثين يوم بحيث يسمح خلال هذه المدة لأي من دائني البنك الأول بتقديم أي اعتراض قد يكون لديهم على الاندماج وذلك قبل إتمام صفقة الاندماج بشكل نهائي. علماً بأن البنكين لن يصبحوا بنكاً واحداً إلا عند إتمام صفقة الاندماج بشكل نهائي.

كما تتطلب صفقة الاندماج الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية وهيئة العامة للمنافسة وشركة السوق المالية السعودية (تداول). ويتوقع البنكان تمكنهما من تحقيق كافة المتطلبات اللازمة للحصول على الموافقات النظامية للاندماج. كما ستكون صفقة الاندماج خاضعة لموافقة المساهمين المستقلين وغير المستفيدين الذين يمثلون ٧٥% من الأسهم الممثلة في اجتماعي الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب والبنك الأول.

وتخضع صفقة الاندماج لعدد من الشروط التعاقدية الواردة في اتفاقية الاندماج، والتي تشمل الآتي:

- عدم حدوث أي تغيير سلبي جوهري في الأوضاع المالية لكل من بنك ساب والبنك الأول.
- التزام كل من بنك ساب والبنك الأول بعدد من المتطلبات المتعلقة بممارسة الأعمال.
- الحصول على موافقة الجمعية العامة لبنك ساب على إبرام اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة (بحسب ما هو موضح أدناه). ومن المتوقع أن يتم التصويت عليها في نفس الجمعية العامة الخاصة بصفقة الاندماج.

- الحصول على موافقة الجمعية العامة للبنك الأول على إبرام اتفاقيات التسوية الجديدة واتفاقية الإنهاء (بحسب ما هو موضح أدناه). ومن المتوقع أن يتم التصويت عليها في نفس الجمعية العامة الخاصة بصفقة الاندماج.

وتجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م قام بنك ساب بإبرام اتفاقية مع شركة إنتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) وذلك لغرض تعديل عدد من أحكام اتفاقية الخدمات الفنية المبرمة حالياً ما بين بنك ساب وشركة إنتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) ("**اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة**").

وكذلك قام البنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م بإبرام الاتفاقيات التالية:

- ثلاثة اتفاقيات تسوية مشروطة ("**اتفاقيات التسوية الجديدة**") مع كل عضو من أعضاء الائتلاف والمتعلقة بمبالغ قديمة مستحقة الدفع من قبل شركة نات ويست ماركتس ان. في. بمبلغ إجمالي يبلغ (٦٥٦،٢٥٠،٠٠٠) ريال سعودي ومبلغ (١١٦،٩٢٠،١٩٥) دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على تلك المبالغ ("**المستحقات القديمة**"). وستحل هذه الاتفاقيات محل اتفاقية التسوية الحالية والتي تم الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٦م والتي تم إبرامها بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٦م ("**اتفاقية التسوية الحالية**").
- إبرام اتفاقية مشروطة مع شركة نات ويست ماركتس ان. في. والتي يتم بموجبها إنهاء اتفاقية التسوية الحالية واستبدالها باتفاقيات التسوية الجديدة ("**اتفاقية الإنهاء**").

وتجدر الإشارة إلى أن سريان الالتزامات الرئيسية في اتفاقيات التسوية الجديدة واتفاقية الإنهاء مشروطة بموافقة مساهمي البنك الأول على الاتفاقيات وإتمام صفقة الاندماج. وعند إتمام صفقة الاندماج، ستنقل حقوق والتزامات البنك الأول بموجب هذه الاتفاقيات إلى البنك الدامج.

وبموجب أحكام اتفاقية الإنهاء فقد اتفق كل من البنك الأول وشركة نات ويست ماركتس ان. في. على الأمور التالية:

- إنهاء اتفاقية التسوية الحالية.
- إنهاء وتسوية جميع المطالبات الواردة في اتفاقية التسوية الحالية سواء تلك المطالب بها من قبل البنك الأول أو من قبل شركة نات ويست ماركتس ان. في. تجاه بعضهما أو تجاه أعضاء الائتلاف أو أي من شركاتهم التابعة أو أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية أو الموظفين أو الممثلين التابعين لأي من الأطراف المشار إليها.

وبوجب أحكام اتفاقيات التسوية الجديدة، فقد تعهد كل عضو من أعضاء الائتلاف بشكل منفرد بدفع حصته من إجمالي مبلغ المستحقات القديمة للبنك الدامج وذلك عند حدوث حالات معينة أو بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ إتمام صفقة الاندماج.

والجدير بالذكر أنه في جميع الأحوال لا يجوز تعديل أو التنازل عن أي من الشروط الواردة في اتفاقية الاندماج، علماً بأنه لا يوجد ما يضمن استيفاء جميع شروط اتفاقية الاندماج وبالتالي إتمام الصفقة.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الاندماج ستنقضي بأثر فوري في أي من الحالات التالية:

- قيام بنك ساب أو البنك الأول بالإعلان على موقع تداول بصور قرار من مجلس إدارة أي من البنكين بسحب موافقتهم على صفقة الاندماج أو تغيير توصيتهم بشأن الصفقة.
- قيام أي من الطرفين بتقديم إشعار إنهاء إلى الطرف الآخر في حال:
 ١. إخلال أحد الأطراف بأي من أحكام وبنود الاتفاقية وكان لذلك الإخلال تأثير سلبي جوهري على الطرف الآخر أو على تنفيذ صفقة الاندماج.
 ٢. عدم إتمام صفقة الاندماج خلال سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية.
 ٣. اتفاق الطرفين خطياً على إنهاء الاتفاقية.

كما تم الاتفاق مع كل من شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. (وهي شركة تابعة لمجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي بالتنازل عن ملكيتها في البنك الدامج لصالح شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. بعد إتمام صفقة الاندماج وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة) وشركة بانكو سانتندير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتور بيهير فاينانشل انستلينجن على خضوعهم لفترة حظر. وبموجب هذا الاتفاق، تلتزم شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتندير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتور بيهير فاينانشل انستلينجن بعدم نقل أي من أسهمهم في البنك الأول خلال فترة تنفيذ صفقة الاندماج (مع وجود بعض الاستثناءات المتعارف عليها في مثل هذه الحالات). كما التزمت كل من شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة بانكو سانتندير اس. ايه. وشركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. بعدم نقل أي من أسهمهم في البنك الدامج لمدة ستة أشهر من تاريخ إتمام صفقة الاندماج (مع وجود بعض الاستثناءات المتعارف عليها في مثل هذه الحالات)، مع العلم بأن شركة ستشنتغ ادمستريتيكانتور بيهير فاينانشل انستلينجن غير خاضعة لأي حظر على نقل أسهمها بعد إتمام صفقة الاندماج.

وبعد الحصول على الموافقات النظامية اللازمة، سيقوم بنك ساب بإصدار ونشر تعميم المساهمين والذي سيكون موجهاً لمساهمي بنك ساب لغرض الموافقة على زيادة رأس المال لغرض الاندماج. وسيضمن هذا التعميم جميع التفاصيل المتعلقة بصفقة الاندماج. كما سيقوم بنك ساب بإصدار ونشر مستند العرض والذي سيكون موجهاً لمساهمي البنك الأول والذي سيتضمن العرض الرسمي المقدم من بنك ساب لمساهمي البنك الأول. وسيقوم البنك الأول بإصدار ونشر تعميم مجلس إدارة البنك الأول والذي سيكون موجهاً لمساهمي البنك الأول والذي سيتضمن بشكل رئيسي رأي مجلس إدارة البنك الأول بخصوص صفقة الاندماج. وستتضمن هذه المستندات جميع المعلومات المتعلقة بصفقة الاندماج وسيتم نشرها في وقت لاحق بعد الحصول على الموافقات النظامية ذات العلاقة. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على مساهمي بنك ساب والبنك الأول الاعتماد فقط على المعلومات الواردة في المستندات المشار إليها أعلاه عند اتخاذ قرارهم بشأن صفقة الاندماج في اجتماع الجمعية العامة غير العادية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الإعلان لا يمثل إعلان عن نية مؤكدة لتقديم عرض من قبل بنك ساب لأغراض لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية. وسيتم الإعلان عن النية المؤكدة لتقديم عرض في وقت لاحق وذلك بعد استيفاء عدد من الشروط الواردة في اتفاقية الاندماج وفي جميع الأحوال قبل نشر تعميم المساهمين ومستند العرض وتعميم مجلس الإدارة المشار إليهم أعلاه.

وقام بنك ساب بتعيين شركة جولدمان ساكس العربية السعودية كمستشار مالي فيما قام البنك الأول بتعيين شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية كمستشار مالي. وقام بنك ساب بتعيين شركة أبو حيمد وآل الشيخ والحقباني محامون ومستشارون قانونيون بالتعاون مع كلفورد تشانس كمستشار قانوني فيما قام البنك الأول بتعيين شركة عبدالعزيز بن إبراهيم العجلان وشركاه بالتعاون مع بيكر ماكنتزي ليمتد كمستشار قانوني.

ويود مجلسي إدارة بنك ساب والبنك الأول تقديم شكرهما وامتنانهما لخدام الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين على دعمهم وجهودهم المستمرة لتطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية.

كما يقدم المجلسين شكرهما لمؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة المالية ووزارة التجارة والاستثمار وشركة السوق المالية السعودية على دعمهم المستمر وتعاونهم مع كافة أطراف صفقة الاندماج.

ولمزيد من التفاصيل حول صفقة الاندماج الرجاء مراجعة عرض المستثمرين والمنشور على كل من الموقع الإلكتروني لبنك ساب والموقع الإلكتروني للبنك الأول.

إشعار مهم

تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز اعتبار هذا الإعلان بمثابة طرح لأي أسهم على الجمهور بما في ذلك أسهم بنك ساب الجديدة التي سيتم إصدارها لغرض صفقة الاندماج. ولا يجوز اعتبار هذا الإعلان على أنه تعميم مساهمين أو نشرة إصدار.

التوقعات المتعلقة بالأرباح

لا يجوز اعتبار أي من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على أنها توقعات مستقبلية تتعلق بالأرباح، كما أنه لا يجب اعتبار هذا الإعلان على أنه تأكيد بأن ربحية السهم لكل من بنك ساب والبنك الأول ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية السهم في الفترات المالية السابقة.

التوقعات والإفادات المستقبلية

إن هذا الإعلان والمعلومات الواردة فيه أو التصريحات المتعلقة بصفقة الاندماج وأي معلومات أخرى يتم نشرها من قبل بنك ساب أو البنك الأول قد تكون أو تُعد "إفادات مستقبلية". وباستثناء الإفادات التي تكون مبنية على حقائق تاريخية، فإن جميع الإفادات الأخرى قد تعتبر إفادات مستقبلية، وتعتبر بالتالي معلومات محتملة بطبيعتها، وغير مبنية على حقائق تاريخية بل على افتراضات وتوقعات وتقييمات وأهداف وتقديرات وتنبؤات من بنك ساب أو البنك الأول بشأن أحداث مستقبلية، وعليه، فهي عرضة للمخاطر والتقلبات، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج أو الأداء أو الأحداث الفعلية بشكل كبير عما كان متوقفاً صراحةً أو ضمناً في مثل هذه الإفادات المستقبلية. وتعلق الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بعدة أمور من ضمنها الأثر المتوقع لصفقة الاندماج على بنك ساب أو البنك الأول أو البنك الدامج، والجدول الزمني المتوقع والنطاق الخاص بصفقة الاندماج، فضلاً عن إفادات أخرى لا تتعلق بوقائع تاريخية.

ويمكن بشكل عام تحديد تلك الإفادات المستقبلية من خلال ما يستخدم فيها من كلمات دالة على المستقبل مثل "تخطط" و"تُقدر" و"تتوقع" و"ترى" و"تتنبأ" و"تنوي" و"قد" و"سوف" و"ينبغي" و"من المتوقع" و"من المحتمل" و"ستكون" أو صيغ النفي لهذه المفردات أو المفردات الأخرى المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وعلى الرغم من أن بنك ساب والبنك الأول يعتقدون بأن الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان معقولة، إلا أنهم لا يستطيعون تقديم ضمانات بأن هذه التوقعات ستتحقق بشكل الورد في هذا الإعلان، حيث أن طبيعة التوقعات المستقبلية عادة ما تكون عرضة للتقلبات والمخاطر (المعلومة أو غير المعلومة أو المتوقعة أو غير المتوقعة) نظراً لوجود عوامل كثيرة قد تؤثر على تحقق أي من الإفادات أو التوقعات المستقبلية.

كما يوجد عدد من العوامل التي قد تؤثر على العمليات المستقبلية لبنك ساب والبنك الأول أو البنك الدامج والتي بدورها قد تؤدي إلى اختلاف النتائج والتطورات الفعلية بشكل كبير عما كان متوقفاً صراحةً أو ضمناً في هذه الإفادات المستقبلية. وتتمثل هذه العوامل في قدرة البنكين على استيفاء شروط اتفاقية الاندماج (أو التنازل عنها، حيثما يكون ذلك مسموحاً)، بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها: الوضع الاقتصادي على الصعيدين العالمي والمحلي، وأسعار الأصول، والمخاطر المرتبطة بالسوق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، واتجاهات السوق، والمنافسة، والتغيير في الأنظمة والقوانين والتغيرات في سياسات وإجراءات الحكومات و / أو الجهات التنظيمية (بما في ذلك التغييرات المتعلقة بمتطلبات رأس المال والضرائب)، والتغيرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعطل العمليات التجارية بسبب أنشطة إعادة التنظيم، ومعدل الفائدة، والتضخم، والانكماش، وتقلبات العملة، وغير ذلك من أوجه عدم اليقين في عمليات الاستحواذ أو البيع أو العروض المستقبلية أو المخطط لها، وعدم قدرة البنك الدامج على الاستفادة فعلياً من منافع التأخر المتوقعة عند تنفيذ عملية الاندماج (بما في ذلك التغييرات في تشكيل مجلس الإدارة و / أو الموظفين للبنك الدامج)، وعدم قدرة بنك ساب على دمج عمليات وبرامج البنك الأول بنجاح عند تنفيذ الاندماج، وتكبد البنك بعد الاندماج لتكاليف و / أو تعرضه لتأخير بشكل غير متوقع (بما في ذلك تعطل أنظمة تقنية المعلومات والجريمة السيبرانية والاحتيال)، أو الصعوبات المتعلقة بالاندماج عند تحقق عملية الاندماج. كما قد تؤثر عوامل أخرى غير معروفة أو لا يمكن التنبؤ بها على العمليات المستقبلية و / أو قد تتسبب في

اختلاف النتائج الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعاً في الإفادات المستقبلية. و ينبغي بالتالي تفسير هذه الإفادات المستقبلية في ضوء هذه العوامل.

كما أن جميع الإفادات المستقبلية تنطبق فقط كما في تاريخ هذا الإعلان. كما لا يقدم بنك ساب أو البنك الأول أو أي من تابعيهم أو مدراءهم أو موظفيهم أو مستشاريهم أي إقرار أو تأكيد أو تعهد أو ضمان بشأن حدوث أي من التوقعات الواردة فعلياً أو ضمناً في الإفادات المستقبلية، حيث تنطوي الإفادات المستقبلية على شكوك ومخاطر تتعلق بها. وقد تم تقديم جميع الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بنحفظ ، حسبما هو مبين في البيانات التحذيرية الواردة أو المشار إليها في هذه الفقرة. ويجب على القارئ عدم الاعتماد بشكل كبير على الإفادات المستقبلية. ولا يُعتبر بنك ساب أو البنك الأول خاضعاً لأية التزامات، ويخلي كل منهما نفسه من أي نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي من الإفادات المستقبلية، سواء نتيجة معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، ما لم يلزم ذلك التحديث أو تلك المراجعة بناء على موجباتهما القانونية أو التنظيمية.